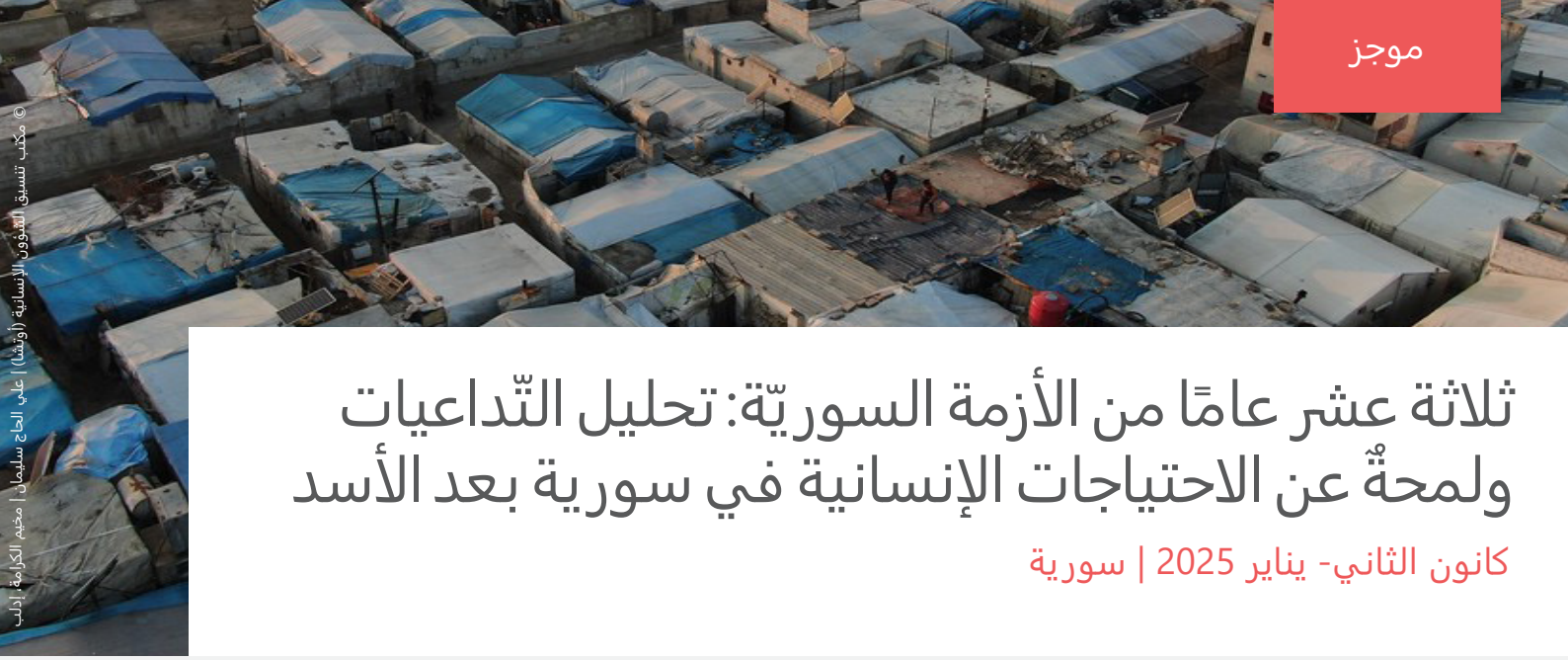

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوشا) | علي الحاج سليمان | مخيم الكرامة إدلب

موجز

ثلاثة عشر عامًا من الأزمة السوريّة: تحليل التّداعيات ولمحةٌ عن الاحتياجات الإنسانية في سورية بعد الأسد

كانون الثاني- يناير 2025 | سورية

أبرز الحقائق

- يقدّم التحول السياسي في سورية بعد انهيار نظام الأسد فرصة لضمّ سورية كلّها في **نهج شامل** يتناول ويبرز احتياجات السكان المتضررين في كافة المناطق. يقدم التقييم المشترك للاحتياجات (JNA) **لمحة عن الاحتياجات الإنسانية والظروف السائدة في** سورية ، لكنّ المعلومات لا تزال شحيحةً في هذا السّياق. لذا من الضروري سدّ الفجوة من خلال التقييم والدّراسة وتعزيز البرامج الإنسانية القائمة على الأسس العلميّة في سورية.
- **تعاني مختلف القطاعات ضعفًا عامًّا يتجلّى في صعوبة توفير الحاجات الرّئيسة على رأسها المسكن والغذاء والكهرباء**، بحسب التقييم المشترك للاحتياجات (JNA). تضغط الحركة السكانية الجماعية المصاحبة لتغيّر المشهد السياسي على البنى التّحتية المتهالكة. تأتي هنا أهمّيّة إعادة تأهيل الخدمات الأساسية وتوفير سبل العيش والمسكن لضمان عودة كريمة وآمنة للنازحين مع دعم التعافي المجتمعي الشامل والمستدام.
- ما تزال **المساعدات الإنسانية غير كافية**، عرقلتها سنوات من مشاكل في الوصول والتوزيع وواقع الانقسام السياسي وانخفاض حادّ في التمويل الدّولي. انطلاقًا من ذلك يتعين على مجتمع منظمات العمل الإغاثي والإنساني الحرص على مواكبة حاجات وأولويّات وتطلّعات السوريين خلال هذه المرحلة الحرجة من التحول.

تكييف الجهود الإنسانية مع المشهد السياسي الجديد في سورية

أدت الحملة العسكرية التي بدأت في 27 تشرين الثاني- نوفمبر إلى الإطاحة بنظام الأسد. وهو التحول الأبرز في المشهد السياسي السوري منذ انطلاق الثورة عام 2011. يأتي هذا التطور عقب أزمة طالت ثلاثة عشر عامًا ونزوح جماعي مستمرّ وعزلة دولية وضعت سورية أمام ركود اقتصادي شديد وتخلّف تنموي وبنى تحتية مدمّرة ونقص حاد في الخدمات الأساسية.

برزت التحدّيات مع سقوط النّظام في دمشق في 8 كانون الأول -ديسمبر، تحديدًا إعادة الإعمار. ومع ذلك، يخلق الواقع السياسي الجديد فرصة قيّمة للتدخل الإنساني في مناطق الجنوب والوسط حيث لم تتمكن المنظّمات الدّولية من العمل سابقًا. إضافةً إلى الآفاق الجديدة لمزيد من الدّعم الإنسانيّ على المدى القصير، فضلاً عن دعم جهود الاستقرار على المدى المتوسط والطويل.

يستعرض التقرير الحالي أبرز النتائج المستخلصة من التقييم المشترك للاحتياجات (JNA) الذي أجري في الفترة ما بين 23 كانون الأول- ديسمبر 2024 و2 كانون الثاني- يناير 2025 – **وهو أول تقييم متعدد القطاعات على مستوى** سورية **منذ التحولات السياسية الأخيرة.** أجرت REACH التقييم بالتّعاون مع 31 منظّمة إغاثية بتنسيق وإشراف المنتدى الإقليمي للمنظمات غير الحكومية الدولية في سورية (SIRF). استخدم التّقييم المنهجيّة الخاصّة بتقييم العرض العام للوضع الإنساني في سورية (HSOS) لرصد حالة القطاعات المختلفة وتحدّياتها وأهمّ حاجات السكّان في المناطق المتضرّرة.

ارتكزت المنهجية على المقابلات مع افراد من أصحاب الخبرة في مجالات مختلفة (KIIs) للإجابة عن الظروف السائدة في المناطق التي تعمل فيها المنظمات والمناطق التي يصعب الوصول إليها. سجّلت المقابلة ملاحظات ومشاهدات أفراد غادروا المناطق المقصودة مؤخرًا. بناءًا على ما عاينوا من أحداث خلال أربعة عشر يومًا قبل المقابلة، تقدّم نتائج الاستطلاع رؤية استرشادية على مستوى المجتمع المحلي. يمكن الاطلاع على النتائج من المنصة الإلكترونية.

يمثّل هذا التقييم **خطوة أولى في بيان الثّغرات المعلوماتية الأساسية في سياق** العمل الإغاثي والإنساني في سورية وتعزيز الاستجابة القائمة على المنهج العلميّ.
إنّ المشاركة الفاعلة في هذه الدّراسات واستدامتها يساعد بشكل حاسم في فهم وتلبية احتياجات المجتمع السّوريّ المتنامية وفتح آفاق جديدة لتحقيق التّعافي المستدام والشامل على المدى الطويل.

REACH Informing more effective humanitarian action

موجات النزوح الجماعية تسلط الضوء على تحدّيات عودة آمنة وكريمة

شهدت مختلف المحافظات موجات عودة كثيفة للسكّان كما أفاد أصحاب الخبرة الذين تمت مقابلتهم. سَجّلت (76%) من المناطق المشمولة بالتّقييم تدفقًا كبيرًا من الوافدين. رُصد ذلك بوضوح في ريف دمشق (84%)، وحماة (83%)، وحلب (82%)وتعود النّسب المذكورة للمناطق التي شهدت عودة العائلات **إلى مناطقهم الأصلية** أو الأفراد الذين **لمّوا شملهم مع عائلاتهم.**

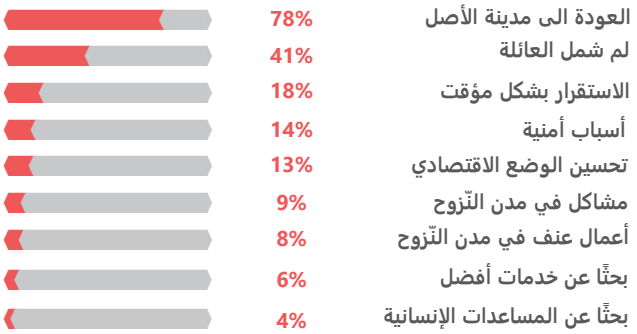

ما هي الأسباب الرئيسة التي دفعت الأشخاص للانتقال الى مناطق أخرى؟

رُصدت حركة حوالي 627,000 شخص في سوريّة منذ 27 تشرين الثاني- نوفمبر وفقًا لبيانات فريق العمل المعني بالنازحين بتاريخ 2 كانون الثاني- يناير. عاد منهم 522,000 إلى مدنهم الأصلية وخاصّة إلى حماة وحلب، وهي مناطق النّظام التي لم يتمكّن النّازحون من العودة إليها سابقًا. **يعود جزء منهم بشكل نهائي بينما يقوم الجزء الآخر بزيارة مؤقتة.**

كان الدافع الرئيسي لحركة السكّان هو العودة إلى مناطقهم الأصلية، شهدت بعض محافظات شمال شرق سورية حركة ملحوظة للسكّان مثل الحسكة والرقة، لمخاوف أمنية في مناطقهم السابقة، بما فيها المعارك والقصف والخوف من الاعتقال. إذ تسبب التصعيد الأخير في الشمال بخاصة حول تل رفعت ومنبج، في موجة نزوح نحو المناطق المجاورة في الحسكة والرقة والطبقة. تستضيف قرابة 190 مركز ايواء طارئ "وهي مدارس مغلقة" في شمال شرق سورية (NES) أكثر من 25,000 شخص.

يواجه العائدون تحديات جسيمة **تتمثل في دمار البنية التحتية، وشحّ الخدمات الأساسية،** وخطر الذخائر غير المنفجرة.
توشك الخدمات المحلية والبنية التحتية على الانهيار نتيجة الاكتظاظ السكاني في عدة محافظات.
في حلب تعاني 53% من المناطق المشمولة بالتّقييم من ضغط شديد على الخدمات، و 45% من المناطق في حماة و23% في ريف دمشق.

يبدو أن أنظمة الخدمات المتهالكة والدّمار الذي لحق بالبنية التحتية من جملة الأسباب الرئيسة التي دفعت بعض العائدين من المخيمات إلى الرجوع إلى مخيمات النزوح مرة أخرى.

وتنوي نسبة صغيرة منهم العودة إلى مدنهم الأصلية على المدى القصير وفقًا لدراسة نوايا الحركة التي أجرتها منظمة REACH في نهاية كانون الأول- ديسمبر على خمسة مخيمات في شمال شرق سوريّة (NES). وصرّح معظمهم أن مصادر سبل العيش ووفرة الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل المساكن من العوامل الرئيسة للعودة الكريمة. تواصل REACH والمنظمات الأخرى رصد توجّهات وآراء الأشخاص عن كثب. وعليه فإن التّأويل الصّحيح لنوايا تحرّكات السّكان في المرحلة المقبلة يعدّ أساسيًّا لتحديد وفهم احتياجاتهم المتنامية.

المساعدات الإنسانية للسوريين، بين شدّة الاحتياجات وشحّ التمويل.

يسلط التقييم المشترك للاحتياجات (JNA) الضوء على **الاحتياجات الإنسانية الملحّة في أنحاء سورية.** بظهور مستويات متفاوتة من المعاناة في المناطق المشمولة بالتّقييم، حيث أجمع 49% من أصحاب الخبرة أن حاجة السّكان كانت "شديدة" أي عجز الأشخاص عن سدّ احتياجاتهم الأساسيّة بما يشكل تهديدًا لصحة السكان العقلية والجسدية. في حين أجمعت 36% من المناطق أنّ الحاجات "مرتفعة"، أي أن معظم الأشخاص استطاعوا تلبية احتياجاتهم الأساسية، لكنّهم يرزحون تحت ظروف معيشة شديدة السوء.

في حماة وحلب، تجاوزت نسبة المناطق التي تعاني احتياجات حادة 60%، نتيجة لتداعيات الصراع الطويل والنزوح الجماعي والتدهور الاقتصادي. كما تعاني هذه المناطق من أضرار جسيمة ودمار البنية التحتية، بما يعقّد من جهود الإغاثة والاستقرار.

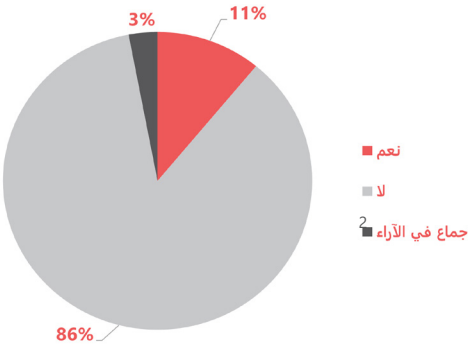

هل أتيح لغالبية أفراد المجتمع الحصول على المساعدة الإنسانية ؟

1 يعكس هذا المؤشر تصورات مقدّمي البيانات لشدة الاحتياجات داخل المجتمعات (القرى) التي تمثلها.
2 المصطلح المستخدم لوصف الحالات التي يقدم فيها مقدّمي البيانات استجابات مختلفة لذات المجتمع (القرية)، وبالتالي «لا يوجد اجماع في الآراء»

تقدم الخريطة صورة دالّة عن شدة احتياجات الأشخاص على مستوى المنطقة في جميع أنحاء سوريا، بناءً على استطلاع المجتمعات في كل منطقة بالآتي: «كم بلغت شدة الاحتياجات في هذا المجتمع خلال الأيام الأربعة عشرة الماضية برأيك ؟»

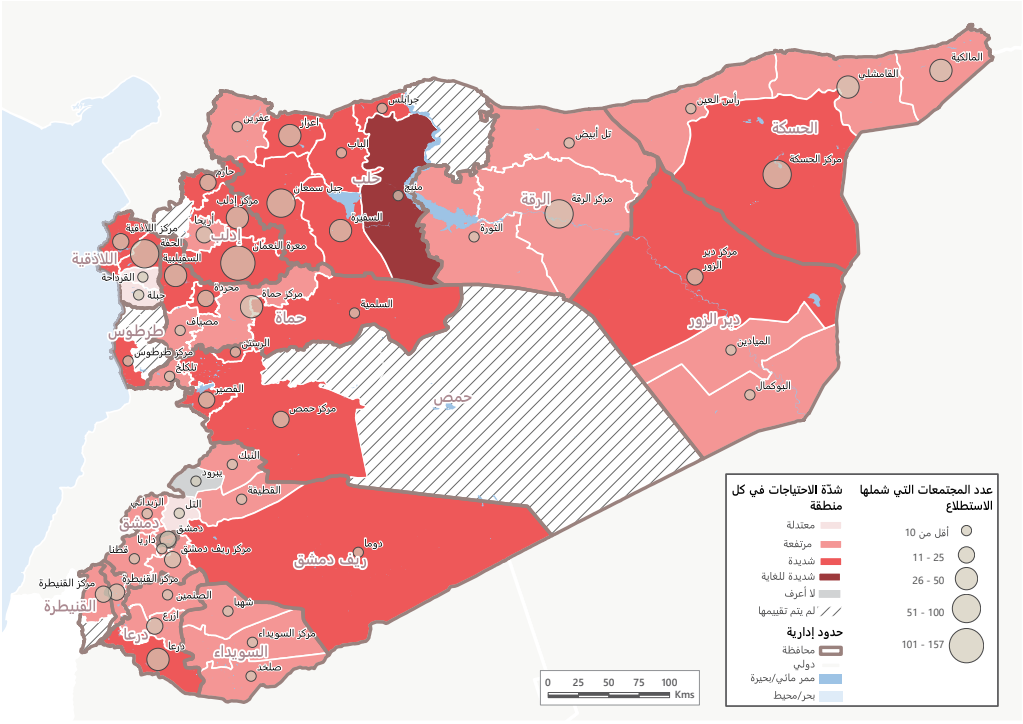

لا يزال توفير **المساعدات الإنسانية ووصولها منخفضًا بشكل حاد عبر كافة المحافظات.**

في اللاذقية، لم تصل أي مساعدات إلى 99% من المناطق المشمولة بالتقييم خلال الأيام الأربعة عشر التي سبقت جمع البيانات، بينما لم تتمكن 93% من مناطق في حلب وحماة من الحصول على أي مساعدات إغاثية.

إنّ العائق الأكبر أمام المساعدات الإنسانية هو شحّ هذه المساعدات وذلك ما أفادت به 83% من المناطق التي شملها الاستطلاع.

يعيق الانقسام السياسي والقيود على الحركة والمخاطر الأمنيّة حريّة العمليات الإنسانية، لكنّ **الحال هنا مرتبطٌ بشحّ التمويل المتاح**، وهو ما أصبح واقعًا مقروءًا في 2024، عندما حققت خطة الاستجابة الإنسانية 33.6% فقط من أهدافها.

المسكن والغذاء: أهمّ الحاجات في المجتمعات المحليّة

يحتاج البشر المسكن قبل أي شيء آخر. يعيش 37% من سكان المناطق المشمولة بالتّقييم في منازل غير مكتملة أو مهجورة أو مبانٍ مدمّرة جزئيًّا أو كليًّا أو مبانٍ غير سكنية مثل المرائب أو ملاجئ الطوارئ خصوصًا الخيام.

في حلب، قال 40% من العيّنة أن المعظم يسكنون مبان غير مكتملة أو مهجورة، وقال 14% أنهم يقيمون في مبانٍ مهدّمة. شهدت حلب تداعيات كبيرة جراء القصف والمعارك الأخيرة، بالأخص منطقة سد تشرين، مما أدى إلى تعطيل إمدادات المياه والكهرباء عن أكثر من 400,000 شخص. وانتشرت حالات النهب في المدينة.

في إدلب، التي تأثرت بشكل بالغ جراء زلزال 2023، تصدرت المباني غير المكتملة أو المهجورة المرتبة الثانية للمساكن الشائعة. في دمشق، مع أنّ التقييم شمل مناطق قليلة يعيش كثير من النّاس في مبانٍ غير مكتملة أو مهجورة. سجّلت حماة أعلى نسبة دمار في المباني السكنية. حيث أجمعت ثلاثة أرباع المناطق التي شملها التقييم أن المساكن تعرّضت للدّمار كما يلي: 24% "جميع" المباني غير صالحة للسكن، 21% "العديد" من المباني غير صالحة للسكن، 21% "بعض" المباني غير صالحة للسكن في مناطقهم.

حلّ الغذاء تاليًا في سلّم الأولويات. اعتمدت العديد من الأسر على مخزونها من الطعام "بيت المونة"، لكنّ 91% من المناطق تعتمد على المتاجر والأسواق كمصدر للغذاء. بشكل عام، **لم يحصل الأشخاص على الطعام بشكل كافٍ في 75% من المناطق.**

يتصدّر ارتفاع أسعار السلع الغذائية التحديات الاقتصادية ويقف عائقًا أمام اكتفاء السكّان الغذائي في جميع المحافظات بحسب التقييم الطارئ للأسواق أجرته REACH في الشمال السوري (RMA).[3] يظهر التقييم أن الأسواق تعمل بشكل كامل لكنّ المستهلك يعجز عن شراء السلع الأساسية بسبب ارتفاع الأسعار.

تعدّ الكهرباء الضّرورة الثالثة بين الاحتياجات وتزوّد الشبكة العامة المحافظات بالكهرباء كمصدر أولي في 43% من المناطق وفقًا لما أكده أصحاب الخبرة، تليها ألواح الطاقة الشمسية.

ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى الكهرباء تحديًا كبيرًا، حيث تعطّلت الشّبكة بشكل جزئيّ أو كامل في 71% من المناطق، وقال 68% الألواح الشمسية أو البطاريات باهظة الثمن.

تغيب الكهرباء عن معظم المناطق إذ سجّلت اللاذقية انقطاع الكهرباء كليًّا عن 46% من المناطق التي شملها التقييم كما سجّلت حلب وإدلب وحماة أيضًا نسب عالية من انقطاع الكهرباء.

تعاني العديد من المناطق من انقطاع الكهرباء بفترة تتراوح ما بين 2 إلى 6 ساعات من الكهرباء يوميًا، خاصّةً في درعا واللاذقية ودمشق، حيث تعاني 75% من المناطق من انقطاع الكهرباء. وشهدت بعض المحافظات توفر الكهرباء لأقل من ساعتين يوميًا، مثل دير الزور (74%)، حماة (77%)، حمص (62%) وريف دمشق (69%).

REACH Informing more effective humanitarian action

شكّل توزيع الطاقة الكهربائيّة في سوريّة تحدّيًا لسنوات، بسبب البنية التّحتيّة المدمّرة وتضاعفت الأضرار بعد المعارك الأخيرة. يلقي انقطاع التّيار الكهربائي بظلاله على الحاجات والخدمات الأساسية الأخرى، كالتّدفئة وضخ المياه. وغالبًا ما تقع الأسر الفقيرة ضحيّة الدّيون في مواجهة التّكاليف المرتفعة.

التّحدّيات والثغرات تعني الحاجة إلى استجابة شاملة للقطاعات المختلفة

تتوفر السلع الأساسية غير الغذائية في الأسواق المحليّة بإجماع العيّنة التي شملها الاستطلاع إلا أن **كثيرًا من السلع الأساسيّة مثل وقود الطهي تشحّ باستمرار** كما يقول 34% من أصحاب الخبرة، ويشير 30% أنّ ألواح الطّاقة الشمسية غير متوفّرة بكفاية، ويقول 28% أنّ سلعة البطّاريات تشحّ باستمرار.
تأثرت المناطق بدرجات متفاوتة من شحّ الوقود وارتفاع أسعاره، حيث ارتفعت أسعار الديزل المدعومة/غير المدعومة في شمال شرق سورية في كانون الأول بنسبة 100-28٪ وارتفعت أسعار وقود الطهي بنسبة 33٪ بحسب أرقام المبادرة المشتركة لرصد الأسواق (JMMI). ومع الوافدين الجدد من جميع أنحاء البلاد في الفترة المقبلة سيزداد الطلب على الوقود أي ارتفاعًا في الأسعار.

82%
من المجتمعات المحلية قالت أن الدخل لا يغطي تكاليف

64%
من المجتمعات المحلية أشارت إلى قلّة فرص العمل

56%
من المجتمعات المحلية ذكرت انخفاض الطلب على العمال

يتوقع أن يستمر تقلب الأسعار إلا أن قلة فرص العمل وسبل العيش وضعف القوة الشرائية يضاعف من أزمة اقتصادية طالت في سورية.
يقول **82% من أصحاب الخبرة بوجود ثغرات في الدخل "أي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية"**، بينما سلط **64٪ الضوء على قلة فرص العمل المناسبة**.
ونتيجة لذلك، لجأت الأسرة إلى استراتيجيات مواجهة مثل صرف المدخرات وبيع الممتلكات وتقليل الإنفاق على الصحة والتعليم. أشارت 45% من المجتمعات التي شملها التّقييم أن قطاع الزراعة يشكل مصدر دخل للكثيرين.

يلقي شحّ مصادر كسب العيش بظلاله على نواحي الحياة المختلفة للفرد **إذ سجّلت 64% من المناطق تعذّر الحصول على الرعاية الصحية** المناسبة، لسببين رئيسين: ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية وتكاليف النقل إلى المرافق. إضافةً إلى نقص المعدات الطبية في المراكز الصحية.
سجّلت أعلى نسب من عدم الحصول على الرعاية الصحية، للأسباب المذكورة، حلب 84٪ واللاذقية 79٪، ودرعا 70٪.

تتباين مصادر مياه الشرب بحسب المناطق، حيث تعتمد 40٪ من المناطق على شبكات الأنابيب كمصدر رئيسي لمياه الشرب. وتعتمد إدلب وحلب واللاذقية على مياه الصهاريج الخاصة برغم كونها وسيلة مكلفة وأقل أمانًا.
تحتل مياه الشرب المرتبة الأولى في احتياجات السكّان من قطاع المياه والصرف الصحّيّ في 44٪ من المناطق، تليها الحاجة لإعادة تأهيل شبكات وخزانات المياه.

تباينت الاجابات حول نسب الالتحاق بالمدارس بين المحافظات. **في حماة وحلب وإدلب وصلت نسبة عدم الملتحقين بالمدرسة من الأطفال إلى 55%**، ارتفعت معدلات الحضور في اللاذقية ودرعا والسويداء والقنيطرة. ذكر أصحاب الخبرة أن الاحتياجات التعليمية الرئيسة تشمل تحسين البنية التحتية للمدارس وتوفير المواد التعليمية وتوسيع مدى الخدمات التعليمية.

تنخفض مؤشرات الخطر على أمن الأفراد إنّما لا تزال الأوضاع متوترة في بعض المناطق. **رُصدت توتّراتٌ وأعمال عنف و/أو جريمة في 36٪ من المجتمعات، خاصّةً في حمص ودمشق ودير الزور.** وفي النّسيج الاجتماعي في 21٪ من المجتمعات، خاصّةً حمص ودمشق ودرعا ودير الزور.
وحددت المجتمعات المحلية أنّ دعم الفئات الضعيفة في المجتمع هو أبرز الحاجات الأمنية إضافةً إلى حماية الأطفال والتوعية بأخطار الألغام والمتفجرات أو إزالتها.

تُبرز هذه التحديات الحاجة إلى استجابة إنسانية شاملة تعالج الاحتياجات الطارئة وتقدّم الحلول المستدامة في طريق التعافي وبناء مستقبل كريم وآمن للشعب السوري.

حول REACH

تهدف إلى تطوير أدوات ومنتجات معلوماتيّة تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية وتحسّن قدرتها على اتخاذ قرارات مبنيّة على أسس علميّة سواء في حالات الطوارئ أو للتنمية ودعم التعافي المجتمعي. تقوم REACH على منهجيّتين: جمع البيانات الأولية ثمّ التحليل المعمّق. ويتم اجراء ذلك بجهود مشتركة مع مجموعة من المنظمات. ومبادرة REACH هي جهد مشترك بين منظمة IMPACT ومنظمة Acted ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - برنامج التطبيقات الساتلية التشغيلية «UNITAR-UNOSAT».

REACH Informing more effective humanitarian action